سوريا تعلن إخماد الحرائق وتستعين بالمجتمع الأهلي

انفجارات تهز ريف إدلب الشمالي.. وتحليق طائرات مجهولة

انفجار سابق في إدلب

عمال الإطفاء يحاولون إخماد حرائق في غابات صافيتا غرب سوريا

دمشق – "وكالات": دوت انفجارات قوية متتالية، مساء أمس الأول، في منطقة حربنوش شمال غربي مدينة معرة مصرين بريف إدلب الشمالي.

ووفقاً لمصادر المرصد السوري لحقوق الإنسان، فإن الانفجارات المتتالية التي سمع دويها في ريف إدلب الشمالي تزامنت مع تحليق طائرات استطلاع مجهولة في أجواء المنطقة.

كما نتج عن الانفجارات تدمير ورشة لتصنيع الأسلحة والذخائر تابعة لمجموعة مسلحة من جنسية غير سورية، دون ورود معلومات عن خسائر بشرية حتى الآن.

يذكر أنه في سبتمبر الماضي، أعلنت مصادر في المعارضة السورية أن طائرات روسية قصفت شمال غربي سوريا الذي يسيطر عليه مقاتلو المعارضة، في أعنف غارات منذ أن أدى اتفاق تركي روسي إلى وقف العمليات القتالية الرئيسية قبل نحو 6 أشهر.

وقال شهود إن طائرات حربية قصفت الأطراف الغربية لمدينة إدلب، كما تعرضت منطقة جبل الزاوية في جنوب إدلب لقصف مدفعي عنيف من مواقع قريبة لجيش النظام السوري.

إلى ذلك لم يقع قصف جوي واسع النطاق منذ اتفاق مارس الذي أنهى حملة قصف مدعومة من روسيا أدت إلى نزوح ما يزيد على مليون شخص في المنطقة المتاخمة لتركيا بعد قتال استمر شهوراً.

من جهة أخر لم تشهد مناطق الساحل السوري أحداثاً مأساوية كالتي شهدتها خلال ثلاثة أيام من الحرائق التي التهمت الغابات والحراج والبساتين والمحاصيل الزراعية، وأجبرت أهالي القرى إلى النزوح بظروف شديدة البؤس والفاقة، إذ لم تجد إحدى العائلات في بلدة أم الطيور على الساحل بريف اللاذقية سوى قارب صغير للنجاة من حرائق داهمتها ليلاً، فارتمت به وسلمت أرواح أفرادها للبحر، ولولا الصيادون لما نجت العائلة من الغرق.

ولعل المأساة الكبرى، تتمثل في عجز النظام وحكومته وكل مؤسساته عن احتواء الكوارث التي تخلفها الحرائق للمرة الثانية، خلال أقل من شهر، فبينما يتقاعس الحليفان الروسي والإيراني عن إرسال طائرات للمساعدة في إطفاء الحرائق، تلتفت الحكومة إلى استنهاض المنظمات والجمعيات الأهلية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، في مفارقة صادمة، إذ لطالما كافح النظام ظهور الجمعيات الأهلية وقيد نشاطها بقرارات وقوانين خانقة، والمفارقة الأشد، لجوء نظام يعتز «بعلمانيته»، إلى توجيه وزارة الأوقاف ورجال الدين للدعوة إلى إقامة صلاة استسقاء، طلباً للمطر لإطفاء الحرائق. بينما تأخرت وسائل الإعلام الرسمية في تغطيتها للنزوح المرعب لأبناء قرى الساحل ذات الغالبية العظمى من الفقراء والخزان البشري لقوات النظام.

وبعد ثلاثة أيام من الحرائق التي تعد الأشد في تاريخ البلاد، أعلنت وزارة الزراعة بدمشق، إخماد كل الحرائق التي نشبت بين ليل الخميس ولغاية صباح الأحد، في أرياف محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص. وقد بلغ عدد الحرائق 156 حريقاً منها 95 في اللاذقية و49 في طرطوس و12 حريقاً في حمص، وآخر تلك الحرائق كان في موقع البلعة بريف حمص وقد أخمد أمس الأول، وفق ما جاء في تصريح رسمي لوزير الزراعة محمد حسان قطنا.

وبحسب الإعلام الرسمي، شارك بإخماد الحرائق فرق إطفاء من عدة مؤسسات ومديريات من مختلف المحافظات، وعناصر من قوات النظام والأهالي. مع تسجيل غياب أي مبادرة روسية للمساعدة في التغلب على الحرائق التي كانت على بعد بضعة كيلومترات من القواعد العسكرية الروسية، سواء في حميميم بريف اللاذقية أم في طرطوس. كما لم تسجل أي مشاركة للقوات الإيرانية التي سبق وأرسلت طائرة حربية للمساعدة في إطفاء الحرائق التي اندلعت في مصياف وسهل الغاب، عند اقترابها من مواقع عسكرية إيرانية قبل أقل من شهر.

رئيس مجلس الوزراء وفي اجتماع عقد السبت الماضي، دعا إلى «استنهاض كل الفعاليات المجتمعية والشعبية للمساهمة إلى جانب الجهود الحكومية في إخماد الحرائق». ووجه بتقديم الدعم اللازم للأهالي الهاربين من الحرائق وفتح الوحدات السكنية في جامعة تشرين، لاستقبال المتضررين ورفع جهوزية مشفى تشرين الجامعي وتعزيز جهوزية الصالات السورية للتجارة والمخابز في المناطق التي تعرضت للحرائق. كما طلب استنفار الوحدات الشرطية لضبط أي مفتعل أو مسبب للحرائق. وبالتوازي مع ذلك وبتوجيه رئاسي، دعت وزارة الأوقاف بدمشق عبر حسابها الرسمي في «فيسبوك»، إلى إقامة صلاة استسقاء بعد صلاة ظهر السبت، «طلباً لنزول المطر ورفع البلاء وإخماد الحرائق». وشارك في الدعوة، إلى جانب الوزارة، كل من المجلس العلمي الفقهي واتحاد علماء الشام.وفي تصرف لافت، دعت السفارة الأميركية بدمشق الحكومة السورية إلى «اتخاذ الإجراءات لإنقاذ الأرواح». ورغم أن السفارة الأميركية بدمشق مغلقة منذ اندلاع الاحتجاجات ضد النظام عام 2011، فإنها أصدرت بياناً عاجلاً عبر حسابها في «فيسبوك»، قالت فيه: «تتعاطف الولايات المتحدة مع المجتمعات في سوريا المتضررة من الحرائق، التي أسفر عنها خسائر في الأرواح والعشرات من الإصابات وإلحاق أضرار واسعة في الممتلكات أفكارنا مع المتضررين، يجب على الحكومة السورية اتخاذ إجراءات الآن لإنقاذ الأرواح».

تعقد في القاهرة وتونس وجنيف لمناقشة المسارات الدستورية والعسكرية

حزمة اجتماعات ليبية برعاية أممية

عناصر من حرس المنشآت النفطية أمام مقرهم في طرابلس

دخلت الأزمة الليبية مرحلة جديدة، أمس، بإعلان بعثة الأمم المتحدة رسمياً عن استئناف المحادثات الشاملة في تونس، مطلع الشهر المقبل، إضافة إلى محادثات مباشرة بين وفدي اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) في جنيف الأسبوع المقبل، ومشاورات انطلقت في القاهرة بين وفدي مجلسي النواب والدولة بشأن المسائل الدستورية.

واستهل مدير المخابرات المصرية اللواء عباس كامل، أمس الأول، اجتماع المسار الدستوري بالدعوة إلى نبذ الخلافات بين الأطراف الليبية، مؤكداً أن «مصر قطعت على نفسها تعهد مساندة أشقائها في الدولة الليبية لإيجاد الحل الملائم للأزمة، ومن ثم قامت خلال السنوات الماضية بتقريب وجهات النظر وإحداث تقارب بين مكونات الدولة الليبية كافة والانفتاح على الأطراف الساعية لحل الأزمة كافة، من دون الانحياز إلى أي طرف على حساب الأطراف الأخرى».

وأوضح أن بلاده تسعى إلى الحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسلامتها، مؤكداً أن «مصر تتمسك بالتسوية السياسية برعاية الأمم المتحدة، وضرورة أن يكون الحل ليبياً – ليبياً من دون تدخل أي أطراف خارجية». واعتبر أنه «حان الوقت لتحقيق تطلعات الشعب الليبي في الاستقرار عبر دفع المسار السياسي حتى يكون لليبيا دستور يحدد الصلاحيات والمسؤوليات وصولاً إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية».

وشدد رئيس اللجنة المصرية المعنية بالشأن الليبي اللواء أيمن بديع على أن «استقرار ووحدة الأراضي الليبية أمر لن تتم المساومة عليه». وقال إن «مصر قطعت على نفسها عهداً بمساعدة الليبيين عبر توفير المناخ المناسب للحوار في أجواء سلمية وديمقراطية بعيدة عن العنف مع الالتزام بمسار التسوية الذي نصت عليه الأمم المتحدة».

وأشاد رئيسا وفدي مجلسي النواب والدولة بجهود مصر لتجميع الأطراف الليبية على أراضيها؛ خصوصاً في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها ليبيا.

وقالت رئيسة البعثة الأممية بالإنابة، ستيفاني ويليامز، في بيان، مساء أول من أمس، إن استضافة تونس للاجتماع المباشر الأول لملتقى الحوار السياسي الليبي تستند إلى قرار مجلس الأمن رقم 2510 لسنة 2020 الذي تبنى نتائج مؤتمر برلين بشأن ليبيا، والذي انعقد مطلع العام الحالي.

وحددت البعثة أهداف الملتقى في «تحقيق رؤية موحدة حول إطار وترتيبات الحكم التي ستفضي إلى إجراء انتخابات وطنية في أقصر إطار زمني ممكن من أجل استعادة سيادة ليبيا وشرعية الديمقراطية للمؤسسات». وأوضحت أنه سيتم اختيار المشاركين في الملتقى من مختلف المكوّنات الرئيسية للشعب الليبي «على أساس مبادئ الشمولية والتمثيل الجغرافي والعرقي والسياسي والقبلي والاجتماعي العادل»، مشيرة إلى أن «اجتماعات تمهيدية ستبدأ في 26 من الشهر الحالي عبر الاتصال المرئي ستشمل أيضاً مشاورات مع شرائح كبيرة من المجتمع الليبي، بما في ذلك الشباب والنساء والبلديات، سيُطلب منها تقديم توصيات ملموسة للمشاركين في ملتقى الحوار السياسي».

وكشفت البعثة أنها اشترطت على المدعوين للمشاركة في هذا الملتقى «الامتناع عن تولي أي مناصب سياسية أو سيادية في أي ترتيب جديد للسلطة التنفيذية، وأن يجتمعوا بحسن نية وبروح من التعاون والتضامن من أجل مصلحة بلادهم، وأن يحجموا عن استخدام خطاب الكراهية والتحريض على العنف».

وطبقاً لما أعلنته البعثة، فإن محادثات اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) ستركز على المداولات السابقة والتوصيات التي خرج بها اجتماع الغردقة مؤخراً. وحثت على «الوقف التام لجميع المناورات والتعزيزات العسكرية بغية تمكين التوصل إلى اتفاق لوقف دائم لإطلاق النار، بما في ذلك إقامة منطقة منزوعة السلاح في وسط ليبيا، فضلاً عن توفير حيز مناسب لإجراء مناقشات سياسية بناءة».

وقالت البعثة إن مصر تستضيف مناقشات لمجلسي النواب والدولة حول الخيارات القانونية والدستورية التي يمكن طرحها على ملتقى الحوار السياسي لتسهيل المداولات حول المضي قدماً في الترتيبات الدستورية. كما دعت جميع الليبيين إلى «الاستفادة على نحو أوفى من هذه الفرصة السانحة من أجل استعادة السلام الدائم والأمن والازدهار وضمان المساءلة وصون حقوق الإنسان للشعب الليبي الذي تحمّل سنوات طويلة من النزاع والتشرذم السياسي».

بدوره، قال رئيس حكومة «الوفاق» فائز السراج إنه بحث أمس في طرابلس مع السفير الإيطالي جوزيبي بوتشيني، المسارات الثلاثة لحل الأزمة الليبية (الأمنية والاقتصادية والسياسية) وفقاً لمخرجات مؤتمر برلين، لافتاً إلى اتفاق الطرفين على الأهمية البالغة لاستئناف إنتاج النفط وتصديره في كامل الحقول والموانئ، والتأكيد على عدم قفل مواقع الإنتاج والتصدير مرة أخرى.

ورحّب خلال اجتماعه بسفير الاتحاد الأوروبي الجديد لدى ليبيا خوسيه أنطونيو سابادل، بدور أكثر فعالية للاتحاد الأوروبي في مسارات برلين الثلاثة، معلناً دعم الجانبين إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وأن يشارك الاتحاد الأوروبي في عملية الإشراف والمراقبة على هذه الانتخابات. كما تطرق الاجتماع لملف الهجرة غير الشرعية والجهود التي يبذلها خفر السواحل الليبي في مكافحة هذه الظاهرة.

واتفق الجانبان أيضاً على ضرورة الاستمرار في فتح المواقع النفطية والالتزام بعدم تكرار عملية الإغلاق التي تسببت بمعاناة شديدة لليبيين في جميع المناطق.

وأعلنت فرنسا على لسان سفارتها لدى ليبيا في بيان مقتضب، أمس، دعمها جهود البعثة الأممية والالتزام القوي لدول الجوار، مشيرة إلى التزامها الوصول إلى حل دائم وشامل للتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية.

خفر السواحل ينتشل 11 جثة لمهاجرين غرق مركبهم قبالة سواحل صفاقس

الرئيس التونسي يتعهد بالعمل على إنجاح الحوار الليبي

الرئيس التونسي قيس سعيد

تونس – تعهد الرئيس التونسي قيس سعيد أمس بالعمل على انجاح جلسات الحوار السياسي الليبي الشامل الذي تستضيفه بلاده مطلع نوفمبر المقبل بمشاركة مختلف الأطراف الليبية.

وقالت الرئاسة التونسية في بيان ان سعيد اعرب عن ارتياحه في لقاء برئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ستيفاني ويليامز لمستوى التنسيق والتشاور بين تونس وبعثة الأمم المتحدة لاحتضان الاجتماع الذي سيلتقي فيه كل الفرقاء الليبيين.

وجدد الرئيس التونسي ثوابت الموقف التونسي لحل الأزمة الليبية بعيدا عن التدخلات الخارجية مشيرا الى المساعي التي قامت بها تونس لتقريب وجهات النظر من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في ليبيا.

وبحسب البيان أطلعت ويليامز الرئيس التونسي على مخرجات جولات الحوار المنبثقة عن مسار برلين وقدمت له عرضا حول الترتيبات التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة استعدادا لهذا الحدث البارز.

وكانت بعثة الامم المتحدة اعلنت الأسبوع الماضي عن ان تونس ستستضيف مطلع شهر نوفمبر المقبل اولى جلسات حوار سياسي شامل بين مختلف أطراف الشعب الليبي بهدف التوصل لتسوية سياسية للأزمة في ليبيا .

من جانب أخر قال مسؤول أمني إن قوات خفر السواحل انتشلت أمس الأول 11 جثة لمهاجرين أفارقة غرق مركبهم قبالة سواحل صفاقس عندما كانوا يحاولون اجتياز البحر المتوسط باتجاه جزيرة لامبيدوزا الإيطالية.

ونقلت وكالة تونس أفريقيا للأنباء الرسمية في تونس عن المسؤول الأمني قوله إن الجثث لثماني نساء و3 أطفال.

وكان المهاجرون على متن مركب به 29 شخصا. وتواصل قوات خفر السواحل جهودها للعثور على بقية الركاب.والعام الماضي لقي حوالي 90 مهاجرا أفريقيا حتفهم عندما غرق مركبهم في واحد من أسوأ الحوادث قبالة سواحل تونس.

«الأمم المتحدة»: المياه الملوثة تهدد حياة 10 ملايين شخص في السودان

حمدوك: العقوبات تشل اقتصادنا

رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك

الخرطوم – "وكالات": اتهم رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك، الولايات المتحدة بتهديد مسار الانتقال إلى الديمقراطية عبر إبقاء بلده مصنفاً على قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وفرضت العقوبات الأمريكية على السودان العام 1993 على خلفية إيوائه زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن.

وقال حمدوك في مقابلة مع صحيفة "فايننشال تايمز" نشرت أمس الأول إن العقوبات "تشل اقتصادنا"، منبهاً إلى عدم وجود ضمان لاستمرار الديموقراطية حتى الانتخابات المقررة في 2022.

واعتبر رئيس الوزراء السوداني أنه من غير العادل معاملة السودان كدولة منبوذة بعد مرور أكثر من عقدين على ترحيل بن لادن خارجها وإطاحة السودانيين في أبريل2019 بنظام عمر البشير الذين استضافه.

وأضاف أن "السودانيين لم يكونوا قط إرهابيين، النظام السابق هو من فعل ذلك"، مشيراً إلى أن "عمليات الانتقال دائماً ما تكون مضطربة، فهي ليست خطيّة ولا تسير جميعها في اتجاه واحد".

وتابع أن "إبقاء السودان على القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب يهدد المسار نحو الديموقراطية (..) نحن معزولون عن العالم"، معتبراً أن "إزالتنا من القائمة ستغير المعطيات".

من جانب أخر حذّر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أمس الأول من أن 30% من عينات المياه التي تم فحصها في السودان بعد الفيضانات التي ضربت البلاد أثبت أنها ملوثة، وهو ما ينذر بانتشار العديد من الأمراض المختلفة التي تهدد 10 مليون شخص.

وقال مكتب الأمم المتحدة في السودان في تقريره إن "أكثر من 30% من عينات المياه التي تم جمعها من 13 ولاية بالسودان وفحصها ملوثة، وبالإضافة إلى ذلك فإن الأضرار الجسيمة التي لحقت بمئات من مصادر المياه وانهيار عدة آلاف من المراحيض تزيد من احتمالية انتشار الأمراض".

وعلى الرغم من انخفاض الأمطار في جزء كبير من السودان وانحسار مياه الفيضانات، فقد تضرر أكثر من 875 ألف شخصا ولقي 150 آخرون حتفهم وذلك بالإضافة إلى الدمار الذي طال جميع ولايات السودان.

ووفقاً للتقرير، في الوقت الحالي "هناك أكثر من 10 مليون شخصا يواجهون خطر الإصابة بأمراض ستنقل إليهم من خلال المياه، و4.5 مليون آخرين مهددين بالأمراض التي تنقلها الحشرات. وذلك بزيادة نسبتها حوالي 100% مقارنة بشهر أبريل (نيسان) الماضي".

وأوضح التقرير أن حالات الإصابة بالملاريا انتشرت في 7 مناطق شمالي لإقليم دارفور ومناطق مختلفة بولاية سنار.